فللتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما عين الاول كاعطى
والى اثنين ثانيهما غير الاول فيما صدق عليه وعلم والى مفاعيل ثلاثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما
اصلان في هذا القسم فانهما كانا ما قبل دخول الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما
الهمزة زاد مفعوله آخر يقال له للمفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبا ونبا واخبر
وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلاثة وتعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام
وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار
عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك علمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها
كمفعول علمت في جواز ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمي
افعال الشك واليقين ايضا كما تقدم اردنا بالشك الظن والا فلا شك من هذه الافعال بمعنى
الشك المقتضي التساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وهذه الثلاثة للظن وزعمت
وهي تارة تكون للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلاثة للعلم
تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة
عنه عن الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان انشاء هذه
الجملة عند حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت
زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشا الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك باقي
الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه
على انهما مفعولان لها ومن خصايصها جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد
في غيره اي ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما اذ ذكر الآخر فلا يقتصر على احد
مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا والخبر غير قليل
اذ المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مفهوم كل منهما هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف
احدهما كان حذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك في القرآن مع القرينة
على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي
لا يحسبن هو لا يحسبون يبخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول
واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تحلنا على غرائب انا طالما وبنى بنا الا عداء اي
لا تحلنا احاز عين فحذف حاز عين الذي هو المفعول الثاني فحذف باب اعطيت فانه يجوز
فيه الاختصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له او يعطى

الفقراء

الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو وسيتضح من
مثل فايدة بدون المفعولين فحذف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما معا الا لمانع
فلا تقول علمت وظننت لعدم الفايدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما
مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها
اي من خصايص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها
نحو زيد ظننت قايم او تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين
لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين لهما كلا ما ما على تقدير الالغاء
وجعلهما مبتدا وخبرا مع ضعف عملهما بالتوسط والتاخير وقد نقل الالغاء عند التقدم ايضا
نحو ظننت زيد قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغايها في معنى الظرف
فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني وفي قول جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير
التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء
اولى على تقدير التاخير وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين العمل ومرفوعه نحو ضرب احب زيدا
وبين اسم الفاعل ومعموله نحو بكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قايم وبين
سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين للمعطوف والمعطوف عليه نحو جاني زيد
واحب عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المبني على جواز
الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت او تاخرت يعني عنهما واما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع
ان مطلقه ايضا من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصايص افعال القلوب
انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى
الاستفهام بلا واسطة كما سيجيء مثاله او بواسطة كما اذا قيل قبل المضاف الى ما فيه
معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخلة على معمولها وقبل اللام
اي لام الابتدا الداخلة على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق
بالاستفهام وترك مثاله اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال
اللام علمت لزيد منطلق واغا تعلقت قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع في صدر
الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيير ما بنصب جزئيها
فوجب الوقف باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتدا ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم
امراة تعلقة اي مغتورة الشيء تكون كالشيء المعلق لزوج لعقدانه ولد بلا زوج لتجويزها
وجوده فلا تقدر على الزوج فالعمل المعلق ممنوع عن العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)